

إيضاحُ البرُّهَانِ
فِي
الشَّيْءِ عَلَى السُّلْطَانِ

تَأَلَّفَ
الإمامُ عَلَمُ الدِّينِ صَالِحُ بْنُ عُمَرَ الْبُلْقِينِيَّ
٧٩١ - ٨٦٨ هـ
رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى

تَحْقِيقُ
مُحَمَّدَ عَايِشَ



المقدمة

أَلَفَ الْعِلْمُ الْبُلْقِينِيُّ هَذِهِ الرِّسَالَةَ فِي مَدْحِ الْمَلِكِ الظَّاهِرِ أَبِي سَعِيدٍ جَقْمَقَ الْعِلَائِيِّ الظَّاهِرِيِّ، الَّذِي تَوَلَّى حُكْمَ مِصْرَ مِنْ سَنَةِ (٨٤٢هـ) إِلَى سَنَةِ وَفَاتِهِ (٨٥٧هـ)، وَكَانَ يُعْرَفُ بِالْعَدْلِ وَالتَّيْدُنِ وَالْإِبْتِعَادِ عَنِ الْمَحَرَّمَاتِ، حَتَّى قَالَ عَنْهُ ابْنُ تَغْرِي بَرْدِي: «لَا نَعْلَمُ أَحَدًا مِنْ مُلُوكِ مِصْرَ فِي الدَّوْلَةِ الْأَيُّوبِيَّةِ وَالتَّرْكِيَّةِ عَلَى طَرِيقَتِهِ مِنَ الْعِبَادَةِ وَالْعِفَّةِ»^(١).

وَقَدْ وَلِيَ الْعِلْمُ قِضَاءَ الشَّافِعِيَّةِ فِي أَيَّامِ الظَّاهِرِ جَقْمَقَ سَنَةَ (٨٥٢هـ)^(٢)، بَعْدَ وَفَاةِ ابْنِ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيِّ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَصِفُ الْأَمْرَ لَهُ، حَتَّى عَزَلَهُ السُّلْطَانُ عِزْلًا شَنِيعًا، لِسَبَبٍ لَا نَعْرِفُهُ، وَأَمْرٍ بِخُرُوجِهِ مِنَ الدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ، فَشَفَعَ لَهُ الْفُقَهَاءُ، ثُمَّ رُسِمَ لَهُ بِالْمَكُوثِ فِي الْقَاهِرَةِ، وَتَكَرَّرَ بَعْدَ ذَلِكَ عِزْلُهُ وَعَوْدَتُهُ إِلَى الْقِضَاءِ مَرَارًا وَتَكَرَّرَ، وَلَعَلَّ الدَّفَاعَ وَرَاءَ تَأْلِيفِ هَذِهِ الرِّسَالَةِ الْمَدْحِيَّةِ، أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ قَدْ أَلَفَهَا أَوَّلَ تَوَلِيهِ الْقِضَاءِ سَنَةَ (٨٥٢هـ)، أَوْ تَوَدَّدَ لِلسُّلْطَانِ بَعْدَ عِزْلِهِ، كَيْ يَعِيدَهُ إِلَى قِضَاءِ الشَّافِعِيَّةِ مَرَّةً أُخْرَى.

وَيَجْرِي بِنَاءُ رِسَالَةِ: «إِيضَاحُ الْبُرْهَانِ فِي الثَّنَاءِ عَلَى السُّلْطَانِ»، فِي مَقَدِّمَةٍ نَثْرِيَّةٍ، تَحَرَّى فِيهَا الْمُؤَلِّفُ رَقِيقَ السَّجْعِ، وَكُنِيَ عَنْ مَدْحِهِ بِبَعْضِ سِمَاتِهِ، فَهُوَ

(١) المنهل الصافي: ٢٩٥/٤.

(٢) انظر: المنهل الصافي: ٣٠١/٤، والذيل على رفع الإصر: ص ١٦٣.

أبو سعيد، ويلقبُ بالظاهر، وظهرَ نجمُ سيادته في ربيع الأول، وتسمّى باسم نبيه محمد ﷺ، وكانَ سلطاناً متعبداً، ومعظماً للشريعة المحمّدية، وهذه السّمات بمجموعها دالةٌ على الملك الظاهر أبي سعيد محمد جقمق العلائي الظاهري رحمه الله تعالى، ثمّ مدحَ العلمُ البلقينيُّ السُّلطانَ بقصيدةٍ نونيةٍ من نظمهِ، قوامها عشرة أبيات، ثمّ استشهدَ بمقطوعتين من نظمٍ غيره في مدحه.

ويمضي العلمُ البلقينيُّ بعد ذلك بذكر الأحاديث النبويّة التي تحضُّ على طاعة السلطان، وعدم الخروج على أمره، وبأحاديثٍ أُخرى في الثناء على السُّلطان العادل، ثمّ يختتمُ رسالته ببعض الأحكام الفقهية المرتبطة بطاعة السلطان، وما يرتبطُ بها من أقوال فقهاء الشافعية كالرّافعي والنووي والماوردي وغيرهما.

وقد اعتمدتُ في تحقيق هذه الرسالة على مخطوطةٍ تامّةٍ محفوظةٍ في المكتبة الكتانية ضمن الخزّانة العامة في الرّباط، وهي برقم (٢٠٣ك)، ضمن مجموع من ورقة (١ب) إلى (٥أ)، ومسطّرتها ٢١ سطراً، مكتوبة بخطٍّ شرقيٍّ نسخيٍّ مريح، قليلة التصحيف والتحريف.

أما عنوان المخطوط واسم مؤلفه، فقد أثبتته الناسخُ على الطّرة، فقال: «إيضاحُ البرهان في الثناء على السُّلطان، تأليف الشيخ الإمام العالم العلامة، شيخ الإسلام، مفتي الأنام، صدرُ مصر والشام، لسان المتكلّمين، حجة المناظرين، رُحلة الحفاظ والمحدّثين، قاضي القضاة علَم الدّين البلقيني أمتع اللهُ الوجودَ بوجوه، وأفاضَ عليهم من بحار فكره وجوده». وكُتِبَ بخطٍّ متأخّرٍ بعد ذلك مجموعة من الأدعية والأشعار، الخارجة عن مضمون الكتاب.

أمّا ناسخُ المخطوطة فهو تلميذُ العلم البُلُقيني، وهو: أبو بكر بن أحمد بن

ابن إبراهيم بن محمد بن محمد بن عمر بن فلاح، كتبها من خط مؤلفها في يوم الثلاثاء، ثاني عشر شهر رمضان المعظم قدره، سنة تسع وخمسين وثمانمئة، ممّا يعني أنها كتبت في حياة المؤلف.

وقد ترجم السّخاوي لابن فلاح، وذكر أنه نابلسي الأصل، دمشقي النشأة، شافعي المذهب، نزيل القاهرة، كان ملازماً للنجم يحيى بن حجّي، وأخذ عن العلم البلقيني ويحيى المناوي، وغيرهم، وحجّ غير مرّة، وزار بيت المقدس، وتوفي بطرابلس سنة (٨٩٨هـ)، ولم يقصر على السبعين^(١).

ويبدو أنّ هذه الرسالة لم يُكتب لها الاشتهار، إذ لم يذكرها أحد من المؤرخين من القدماء والمتأخرين، ولم ينسبها أحد للعلم البلقيني، غير أنّ طرة المخطوط، وتلمذ الناسخ له، وكتابتها في حياة مؤلفها من خطّه، إضافة إلى أسلوبه الذي يتشابه مع بقية الرسائل التي ألفها، كلّ هذا يشهدُ بصحّة نسبتها له.

ومهما يكن من أمر، فإنّ هذه الرسالة واحدة من أهمّ مصادر التراث السياسي الإسلامي، ولا سيّما في القرن الثامن الهجري، وصلت إلينا بعد عبور حضاريّ، وهي ما زالت بحاجة إلى توقّف الباحثين عندها للتأمل والدراسة، وأرجو أن أكون قد وفّقت في إخراجها، وضمّتها إلى مجموعة الرسائل البلقينية.



نماذج من النسخة المعتمدة

2033

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في خلقه
دروساً لمن يتفكر في آياته
ويعلم أن كل شيء خلق له
حكمة وعبرة لمن يعقل

ويعلم الوكيل

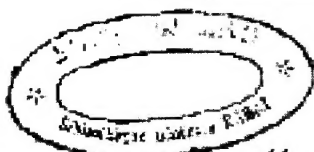
حسبي الله

الحمد لله الذي جعل في خلقه
دروساً لمن يتفكر في آياته
ويعلم أن كل شيء خلق له
حكمة وعبرة لمن يعقل

قالوا إذا لم يخلق ميتاً
ذكراً أنثى فقلت لهم في بعض أشعاري
والأكأك الموح قاله يطلع فيك
الطفلك الدرس اندلا

سبح لعمري
عليك يا ربنا
وغيره من
الصفات
التي لا
تعد ولا
تحتسب

طرة مخطوطة الخزانة الكتانية بالرباط



باسم الله الرحمن الرحيم اللهم صل على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
 الحمد لله الذي فتح أبواب السعد بآتي سعد وأصله إلى طين الطين
 وأظهر بجميادته في شهر ربيع الأول ورزاه من النعم الزكوة ولقد
 تسمى باسمه بجميادته في شهر ربيع الأول ورزاه من النعم الزكوة ولقد
 واعتدى في حاجاته العناء من الملك القادر فيا لمن سلكها فيجد
 يقوم الديار في يوم يوم المواجه وكيف لا وهو معطى للشد معجزة
 ومقتبس من نور ما الباطن فلم يجد على يد الفضل المتواضع
 ولا الشكر على أن وفق سلطاننا الحكيم الظاهر لشد العدو والأعدان
 الوافرة واستمد لنا الملك الألبه وحمله لا شديدا المعنى الناصر
 واستمد أن يحاربهم ورسوله المصطفى المخصوص بالفيض الشكارة
 صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه التخدم الزوامه وعلى من تبعهم باحسان
 وتوفى بحسن الأوصاف والماتوا كما يشاء الله قال الله سبحانه وتعالى
 وله التمتع لهذا المنصب الشريف من يتاوه ويقوم فيه من وقع
 عليه اختياره وأعطاه وقد اختار حله جلالة وعز كماله لذلك
 مولانا الإمام الأعظم المقام الشريف السلطان السيف الظاهر بأوسع
 السور في بركاته وسكاته المعهون في حلاله السقاء له المال
 متواترة المنصور في يومه عزوانته التي هي في أحكامه ووكالاته القادري
 بأمر الله العباد الذي استبدى بالاختيار والاعتماد والأمين على الخلايق
 من قبل ربه المأمون من قهر من كان من حربه المعظم بعبادة مولانا
 المتوكل عليه في يومه وبجوانته القادر بأعدائه القاسم بعبادة أوليائه أهل
 لنظام وكنه القاسم لأهل مناصره القاسم لرب الله العادل

المسلمين والمسلمات الاعيان والاشوات يا محمد الرحمة
وتفككت ذلك من خط مولانا القادر في حجر وعافيه والوام
نعم للمسلمين يا رب العالمين

وكتبه المصطفى الكاظمي

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم
لقد وقع الذي أعزب من هذا الصبي العارفين من أهل الحجة وسفاه
الألذ الأظلم حلت به ما كان من الحجة سريه في الوصال وكان من حجة
الأول من أعتاقه وكذا لا قد وحيه في الأيام دون غيبه
من أظلم وطالب المتب. وخطوطه في المذكرات لم يغيره ما عطف له
الرجال الذين لا يخاف عليهم من ريب الزمان. والحق أن الله في كل يوم
رشته فلو أنه تعلم على أن يكون من طرد النار من هذا العالم ما
وإذا ذكرت الغلبا كان في الدنيا. بعد من هذا العالم ما
طوبى له من هذا العالم ما كان. فاستمر في الدنيا ما لا أمل
ولا أمل به من هذا العالم ما كان. فاستمر في الدنيا ما لا أمل
الذي وحيت فكانت له في الدنيا ما كان. فاستمر في الدنيا ما لا أمل
لست كما أذكره في الدنيا ما كان. فاستمر في الدنيا ما لا أمل
أن محمد عبد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان في الدنيا ما لا أمل
تجيبه على ما علمه في الدنيا ما كان. فاستمر في الدنيا ما لا أمل
يقدر أحاد ويترك لها حاميها ما كان. فاستمر في الدنيا ما لا أمل
في هذه الحجة خلا عليها كما صيرت هذه ليو من حجب من الحجاب إلى

زينة

النَّصُّ الْمَحَقَّقُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلِّمْ.

الحمد لله الذي فتح أبواب السَّعد بأبي سعيدٍ وأصلح الباطنَ بالظاهر، وأظهر نجمَ سيادته في شهرِ ربيعِ الأوَّل^(١) وزادَهُ من النِّعمِ الزَّواجر، ولقد تسمَّى باسمِ نبيِّه مُحَمَّدٍ^(٢) فحازَ يدَ كلِّ المفاخر، وحصلَ لَهُ النِّصْرُ على مَنْ بغى واعتدى لما جاءتْهُ العنايةُ من الملكِ القادر، فيا لَهُ من سلطانٍ متعبِّدٍ يقومُ الدِّيَاجِر، ويصومُ الهواجر، وكيفَ لا وهو معظَّمٌ للشَّريعةِ المحمَّدية^(٣) ومُقتبسٌ من نورها الباهر، فللَّهِ الحمدُ على هذا الفضلِ المتواتر، ولهُ الشُّكْرُ على أنْ وفقَ سلطاننا الملكَ الظاهر، لِشَرِّ العدلِ والإحسانِ الوافر.

وأشهدُ أنْ لا إلهَ إلاَّ الله وحدهُ لا شريكَ له المعينُ النَّاصر، وأشهدُ أنَّ مُحَمَّدًا عبدهُ ورسوله المصطفى المخصوصُ بالفيضِ المتكاثر، صلى الله وسلِّم

(١) كان جلوس الملك الظاهر أبي سعيد جَقْمَق على تَحْتِ الْمَلِك في يوم الأربعاء، التاسع عشر من شهر ربيع الأوَّل سنة اثنتين وأربعين وثمانمئة. انظر: النجوم الزاهرة: ٢٥٧/١٥.

(٢) لم يذكر المؤرخون مَنْ ترجموا له أنه تسمَّى بمحمد، غير أنه يرد في عدة مصادر باسم «الملك الظاهر أبو سعيد محمد جقمق». انظر: المنهل الصافي: ١٤٢/٢.

(٣) ذكر ابن تغري بردي أنَّ الملك الظاهر جقمق كان «سلطاناً دينياً، خيراً صالحاً، متفقهاً شجاعاً، عفيفاً عن المنكرات والفروج»، وقال: «لا نعلم أحداً من ملوك مصر في الدولة الأيوبية والتركية على طريقته من العبادة والعفة ... وكان غالب أوقاته على طهارة كاملة، وكان متقشفاً في ملبسه ومركبه إلى الغاية». انظر: المنهل الصافي: ٢٩٥/٤.

عليه وعلى آله وأصحابه النجوم الزواهر، وعلى من تبعهم بإحسان وتشرف بحسن الأوصاف والمآثر.

أما بعد:

فإن الله سبحانه وتعالى وله المنّة مختارٌ لهذا المنصب الشريف من يشاؤه، ويقيم فيه من وقع عليه اختياره واصطفاه، وقد اختار جلّ جلاله، وعزّ كماله، لذلك مولانا الإمام، الأعظم المقام، الشريف السلطان، الملك الظاهر أبا سعيد المسعود في حركاته وسكناته، المصون في جميع حالاته، السّفاح لدماء أهل مُناواته، المنصور في حروبه وغزواته، المهدي في أحكامه وولاياته، الهادي بأمر الله العباد، الرّشيد في الاختبار والاعتماد، الأمين على الخلائق من قبل ربّه، المأمون فيا فوز من كان من حربه، المعتصم بطاعة مولاة، المتوكل عليه في سرّه ونجواه، الظّافر بأعدائه، القائم بمصالح أوليائه، الحافظ لنظام دولته، القاصد لأهل مناصرته، الناصر لدين الله، العادل الذي ملأ الخافقين رواعد له وريّاه، الكامل فسبحان الذي أعطاه، الصّالح الذي ظهر تعبّده وتقواه، الظّاهر الجود والكرم، الباسط العدل والإحسان على جميع الأمم.

خلّد الله تعالى ملكه الشريف، وأيّد سلطانه المنيف، ونصره ونصر جيوشه الإسلامية، وأفاض إحسانه على جميع الرعية، وأمدّه بالملائكة الكرام، ورشق عدوّه المخذول بالسّهام، وردّ كيده في نحره، وأراح العالمين من شرّه، ونصر جيش مولانا السلطان على عدوّه، وأسبغ نعمة المتواترة عليه في مسائه وغدوّه^(١).

[من الكامل]

(١) لم أقف على هذه الآيات في مصدر آخر، ويبدو أنها من نظم العلم البلقيني.

مَلِكٌ أَفَاضَ عَلَى الْأَنَامِ نَوَالَهُ
مَلِكٌ أَتَتْهُ مِنَ الْإِلَهِ عِنَايَةٌ
مَلِكٌ أَعَيْنَ مِنَ اللَّطِيفِ بِنَصْرِهِ
مَلِكٌ أَقَامَ عَلَى الْعِبَادَةِ يَتَغَيَّي
مَلِكٌ تَوَاضَعَ لِلْإِلَهِ فَسَعَدَهُ
مَلِكٌ يَعِظُ سَنَةً لِمَحَمَّدٍ
وَلَأَجَلِ ذَاكَ فَقَدْ سَمِيَ بِمَحَمَّدٍ
مَلِكٌ يَقُومُ اللَّيْلَ يَعْبُدُ رَبَّهُ
مَلِكٌ يَصُومُ مِنَ الشُّهُورِ أَثَانِيَا
مَلِكٌ مَنَاقِبُهُ حَسَنٌ جَمَّةٌ

بِالْبِرِّ وَالْمَعْرُوفِ وَالْإِحْسَانِ
وَرِعَايَةً وَسَيَادَةً مَعَ الْإِمْكَانِ
قَهْرُ الطُّغَاةِ وَفِرْقَةُ الْعَدَوَانِ
عَفْوُ الْكَرِيمِ الْمُنْعِمِ الدِّيَانِ
يَلْقَى الرَّشَادَ بِمُصْعَدِ الْجَنَانِ
وَيَحِبُّهُ فِي السِّرِّ وَالْإِعْلَانِ
فَحَوَى الْمَفَاخِرَ جَمْلَةً بِأَمَانِ
لِيَبَيْتَهُ فَضْلًا بِلا حَرَمَانِ
وَخَمِيسَهَا مَعَ يَبِضِّهَا بَيَانِ
يَا فَوْزَهُ بِبَشَارَةٍ وَتَهَانِ

وَلِلَّهِ دَرُّ الْقَائِلِ حَيْثُ يَقُولُ^(١):

[من الطويل]

أَلَا حَدَّثُونَا عَنْ لَذِيذِ التَّوَاضُّلِ
وَعَنْ مَا جَرَى عَنْ قَرَبِ الْحُبِّ وَهَذَا
وَعَنْ قَهْرِ أَعْدَاءِ بَنَصْرِ مُؤَيَّدِ

وَعَنْ طِيبِ أَوْقَاتِ الْوَصَالِ النَّوَالِ
وَعَنْ غَيْبَةِ الْوَاشِيِ وَنَوْمِ الْعَوَازِلِ
لِظَاهِرِنَا السُّلْطَانِ بَيْنَ الْقَبَائِلِ

وَمَا أَحَقَّ مَوْلَانَا السُّلْطَانَ بِقَوْلِ مَنْ قَالَ، وَأَطَالَ الْمَقَالَ^(٢): [من الكامل]

يَا حَامِيَ الْحَرَمَيْنِ وَالْأَقْصَى وَمَنْ
لَوْلَاهُ لَمْ يَسْمَرْ بِمَكَّةَ سَامِرُ

(١) لم أقف عليها أو على قائلها في مصدر آخر.

(٢) الأبيات مقطوعة لابن حجة الحموي من المدائح المؤيدية في خزانة الأدب: ٣٩٧/١،

ونشرات الأوراق: ١٤٤/٢.

والله إِنَّ اللهَ نَحْوَكْ نَاطِرٌ هذا وما في العالمين مُنَاطِرٌ
فجميعُ هَاتِيكَ البَغَاةِ بِأَسْرِهِمْ دارَتْ عَلَيْهِمْ مِنْ سُطَاكْ دَوَائِرُ
وَعَلَى ظُهُورِ الْخَيْلِ مَاتُوا خِيفَةً فَكَأَنَّ هَاتِيكَ السُّرُوجَ مُقَابِرُ
وقد قصدتُ جَمَعَ شَيْءٍ فِي الثَّنَاءِ عَلَى السُّلْطَانِ، وَوَجُوبِ تَعْظِيمِهِ وَطَاعَتِهِ،
وَسَمِّيَتْهُ «إِيضَا حَ الْبُرْهَانِ فِي الثَّنَاءِ عَلَى السُّلْطَانِ»، فَأَقُولُ وَبِاللهِ الْمُسْتَعَانَ، وَعَلَيْهِ
التَّكْلَانِ:

إِنَّ اللهَ تَعَالَى قَدْ عَظَّمَ السُّلْطَانَ بِأَنْ أَلْقَى إِلَيْهِ مَقَالِيدَ أُمُورِ الْأُمَّةِ، وَعَدَقَ
أَحْوَالَهُمْ بِهِ فِي الْقَضَايَا الْمَلْمَّةِ، فَيَجِبُ عَلَى النَّاسِ كَافَّةً تَعْظِيمُهُ، وَتَفْوِيضُ الْحُكْمِ
إِلَيْهِ وَتَسْلِيمُهُ، وَقَدْ جَاءَ فِي الْأَحَادِيثِ التَّصْرِيحُ بِذَلِكَ، وَإِنَّ مِنْ أَهَانِهِ وَقَعَ فِي
الْمِهَالِكِ.

الحديثُ الأوَّلُ

روى التِّرْمِذِيُّ عَنْ زِيَادِ الْعَدَوِيِّ، قَالَ: كُنْتُ مَعَ أَبِي بَكْرَةَ تَحْتَ مِنْبَرِ ابْنِ
عَامِرٍ وَعَلَيْهِ ثِيَابُ رِقَاقٍ، وَهُوَ يَخْطُبُ، فَقَالَ أَبُو بَلَالٍ: انْظُرُوا إِلَى أَمِيرِنَا يَلْبَسُ
ثِيَابَ الْفُسَّاقِ وَيَعْطُ^(١)، فَقَالَ أَبُو بَكْرَةَ: سَمِعْتُ^(٢) رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ
أَهَانَ سُلْطَانَ اللهِ فِي الْأَرْضِ أَهَانَهُ اللهُ»^(٣).

(١) «يعط» ساقطة من سنن الترمذي.

- فِي تَاجِ الْعُرُوسِ، مَادَّةُ (عَطَط): ٤٧٨/١٩: «عَطَّ الثَّوْبَ يَعْطُهُ عَطًّا شَقَّهُ طَوْلًا، قَالَ
الليث: أَوْ عَرْضًا».

(٢) فِي سَنَنِ التِّرْمِذِيِّ: «اسْكُتْ سَمِعْتُ».

(٣) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ فِي سَنَنِهِ بِرَقْمٍ: (٢٢٢٤): ٧٢/٤.

قال الترمذي: هذا حديثٌ حسنٌ غريب.

وفي «مسند الإمام أحمد» عن أبي بكرٍ قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «مَنْ أكرمَ سلطانَ الله في الدُّنيا أكرمه الله يومَ القيامة، وَمَنْ أهانَ سلطانَ الله في الدُّنيا أهأته الله يومَ القيامة»^(١).

الحديثُ الثاني

روى ابنُ أبي شَيْبَةَ في «مصنّفه» عن أبي موسى الأشعري، واسمُه عبد الله ابنُ قيس - رضي الله عنه - قال: «إِنَّ^(٢) مَنْ إجلالِ الله إكرامَ ذي الشَّيْبَةِ المسلم، وحاملِ القرآنِ غيرِ الغالي فيه، ولا الجافي عنه، وإكرامِ ذي السُّلْطَانِ المُقْسِطِ»^(٣).

الحديثُ الثالث

روى ابنُ أبي شَيْبَةَ في «مصنّفه» أيضاً بإسنادٍ حسن، عن عَمَّارِ بنِ يسارٍ - رضي الله عنه - قال: «ثَلَاثٌ لَا يَسْتَحِفُّ لهنَّ^(٤) إِلَّا مُنَافِقٌ بَيْنَ نِفَاقِهِ^(٥): الإمامُ المُقْسِطُ^(٦)، ومعلّمُ الخير، وذو الشَّيْبَةِ في الإسلام»^(٧).

وقد جاءَ في مدحِ الإمامِ العادلِ أحاديث.

(١) رواه الإمام أحمد في مسنده، برقم (٢٠٤٣٣): ٩٧/٣٤، وقال الأرنؤوط: «إسناده ضعيف».

(٢) «إِنَّ» ساقطة من مصنف ابن أبي شيبة.

(٣) رواه ابن أبي شيبة في المصنّف، برقم (٢١٩٢٢): ٤٤٠/٤.

(٤) في مصنف ابن أبي شيبة: «بحقّهن».

(٥) «بَيْنَ نِفَاقِهِ» ساقطة من المصنف.

(٦) في المصنّف: «إمامٌ مقسط».

(٧) رواه ابن أبي شيبة في المصنّف، برقم: (٢١٩٢٠): ٤٤٠/٤.

الحديثُ الأوّل

روى «الصّحيحان» عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «سبعة يُظِلُّهم الله العظيم في ظلّه، يوم لا ظلّ إلّا ظلّه: الإمامُ العادل»^(١).

الحديثُ الثّاني

روى مسلمٌ عن عبد الله بن عمرو - رضي الله عنه - قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إِنَّ الْمُقْسِطِينَ عِنْدَ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - عَلَى مَنَابِرٍ مِنْ نُورٍ عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ، وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٍ، الَّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ، وَأَهْلُهُمْ^(٢) وَمَا وَلُّوا»^(٣).

الحديثُ الثّالث

روى التّرمذيّ وابنُ ماجه عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسولُ الله ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا تُرَدُّ دَعْوَتُهُمْ: الصَّائِمُ حَتَّى يُفْطِرَ، وَالْإِمَامُ الْعَادِلُ، وَدَعْوَةُ الْمَظْلُومِ»^(٤).

قال التّرمذي: حديثٌ حسن. انتهى.

(١) رواه البخاريُّ في صحيحه، باب من جلس في المسجد ينتظرُ الصلاة، برقم: (٦٦٠).

١/ ١٣٣، ومسلم في صحيحه، باب فضل إخفاء الصّدقة، برقم: (١٠٣١): ٧١٥ / ٢.

(٢) صحيح مسلم: «وأهلهم».

(٣) رواه مسلم في صحيحه، باب فضيلة الإمام العادل، برقم: (١٨٢٧): ١٤٥٨ / ٣.

(٤) رواه الترمذي في سننه، برقم: (٣٥٩٨): ٥ / ٤٧٠، وابن ماجه في سننه، برقم: (١٧٥٢):

١ / ٥٥٧، والرّواية هنا بلفظ الترمذي.

وقال رسول الله ﷺ: «السُّلْطَانُ ظُلُّ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ، يَأْوِي إِلَيْهِ كُلُّ مَظْلُومٍ»^(١).

وقال عليه السَّلام: «لَا تَسُبُّوا السُّلْطَانَ، فَإِنَّهُ فِيَّ اللَّهُ فِي أَرْضِهِ»^(٢).

وروى ابنُ أبي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ» عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو^(٣) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: «فِي الْجَنَّةِ قَصْرٌ يُدْعَى عَدْنًا، حَوْلَهُ الْمَرْجُ وَالْعُرُوجُ»^(٤)، لَهُ خَمْسَةُ آلَافٍ بَابٍ، لَا يَسْكُنُهُ أَوْ لَا يَدْخُلُهُ إِلَّا نَبِيٌّ أَوْ صِدِّيقٌ أَوْ شَهِيدٌ أَوْ إِمَامٌ عَادِلٌ»^(٥).

وروى ابنُ أبي شَيْبَةَ أَيْضًا عَنْ الْحَسَنِ: قَالَ قَيْسُ بْنُ عُبَادٍ: «لَعَمَلِ إِمَامٍ عَادِلٍ يَوْمًا، خَيْرٌ مِنْ عَمَلِ أَحَدِكُمْ سِتِّينَ سَنَةً»^(٦)^(٧).

وقال زيدُ بْنُ أَسْلَمٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ [النساء: ٥٨]: «إِنَّهَا نَزَلَتْ فِي وَلَاةِ الْأَمْرِ»^(٨). رواه ابنُ أبي شَيْبَةَ.

(١) رواه البيهقي في شعب الإيمان، برقم: (٦٩٨٤): ٩/٤٧٥.

(٢) رواه البيهقي في شعب الإيمان، برقم: (٦٩٨٧): ٩/٤٧٨، وابن أبي عاصم في السنة، برقم:

(١٠١٣): (٢/٤٨٧)، وقال الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة: ٥/٢٨٩: «ضعيف

جدا».

(٣) في الأصل: «عمر»، والتصويب من المصنف.

(٤) في الأصل: «الفروج»، وهو تحريف، والتصويب من المصنف.

(٥) رواه ابن أبي شَيْبَةَ فِي مُصَنَّفِهِ، برقم: (٢١٩١٩): ٤/٤٤٠.

(٦) فِي الْمُصَنَّفِ: «سِتِّينَ يَوْمًا».

(٧) رواه ابن أبي شَيْبَةَ فِي مُصَنَّفِهِ، برقم: (٢١٩٢١): ٤/٤٤٠.

(٨) رواه ابن أبي شَيْبَةَ فِي مُصَنَّفِهِ، برقم: (٣٢٥٦٣): ٦/٤٢١.

وقد قرن الله سبحانه وتعالى طاعته وطاعة رسوله بطاعة ولاة الأمور، فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩] وهذا أعظم الدلائل على فرضيتها.

قال أبو هريرة في «أولي الأمر»: «هم الأمراء»^(١). رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه».

روى زيد بن أسلم عن ابن عباس أنه قال: «هم الأمراء والسلاطين، أمر الله الرعية بحسن طاعة الولاة فيما هو الحق»^(٢).

وروي في «الصحيحين» بإسنادهما إلى ابن جريج قال: «نزلت ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩] في عبد الله بن حذافة بن قيس بن عدي السهمي، بعثه النبي ﷺ في سرية»^(٣).

قال ابن جريج: أخبرني يعلى بن مسلم عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس.

وروى ابن أبي شيبة في مصنفه من طريق أبي صالح عن أبي هريرة في قوله: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩] قال: «أمراء السرايا»^(٤).

ولا تخالف بين هذه الأقوال في سبب النزول فكلها دالة على وجوب طاعة الإمام لأن أمر أمير السرية صادر عن راية.

(١) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم: (٣٢٥٣١): ٦/٤١٨.

(٢) لم أقف عليه في مصدر آخر.

(٣) رواه البخاري في صحيحه، باب قوله: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ برقم: (٤٥٨٤): ٦/٤٦.

(٤) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه، برقم: (٣٢٥٣٩): ٦/٤١٩.

وقد جاء في هذا الأمر أحاديث:

الحديث الأول

عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ، وَمَنْ أَطَاعَ الْإِمَامَ فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ عَصَى الْإِمَامَ فَقَدْ عَصَانِي»^(١). لفظ رواية ابن ماجه.

ورواية الصحيحين: «من^(٢) أَطَاعَ أَمِيرِي فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ يَعِصِي^(٣) الْأَمِيرَ فَقَدْ عَصَانِي»^(٤).

ولفظ رواية أبي بكر بن أبي شيبه: «مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَمَنْ أَطَاعَ الْإِمَامَ فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ، وَمَنْ عَصَى الْإِمَامَ فَقَدْ عَصَانِي»^(٥).

الحديث الثاني

عن جُبَيْرِ بْنِ مُطْعَمٍ^(٦) - رضي الله عنه - قال: قامَ فينا رسولُ الله ﷺ

(١) رواه ابن ماجه في سننه، باب اتّباع سنة رسول الله، برقم: (٣): ٤ / ١.

(٢) في الأصل: «ما»، وهو تحريف، والتصويب من الصحيحين.

(٣) في رواية الصحيحين: «ومن عصى».

(٤) رواه البخاري في صحيحه، باب قوله: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾، برقم: (٧١٣٧): ٩ / ٦١،

ومسلم في صحيحه، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، برقم: (١٨٣٥): ٣ / ١٤٦٦.

- في رواية الصحيحين: «من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني...» الحديث.

(٥) رواه ابن أبي شيبه في مصنفه، برقم: (٣٢٥٢٩): ٦ / ٤١٨.

(٦) في الأصل: «مطعم»، وهو تحريف، والتصويب من المستدرک.

بالخيف، فقال: «نصر^(١) الله عبداً سَمِعَ مقالتي فوعاها، ثم أَدَّاهَا إِلَى مَنْ لَمْ يَسْمَعْهَا، فَرُبَّ حَامِلٍ فِقْهٍ لَا فِقْهَ لَهُ، وَرُبَّ حَامِلٍ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، ثَلَاثٌ لَا يُغَلُّ عَلَيْهِنَّ قَلْبُ مُؤْمِنٍ: إِخْلَاصُ الْعَمَلِ لِلَّهِ، وَالطَّاعَةُ لِذَوِي الْأَمْرِ، وَلِزُومُ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنَّ دَعْوَتَهُمْ تُحِيطُ مَنْ وَرَاءَهُمْ»^(٢).

أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ وَقَالَ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرِّ الشَّيْخِينَ وَلَمْ يَخْرُجَاهُ. وَفِي رِوَايَةٍ: «وَالنَّصِيحَةُ لِأَوَّلِي الْأَمْرِ، وَلِزُومُ الْجَمَاعَةِ، فَإِنَّ دَعْوَتَهُمْ تَكُونُ مِنْ وَرَائِهِمْ»^(٣).

وَفِي رِوَايَةٍ: «وَمَنَاصِحَةُ ذَوِي الْأَمْرِ، وَلِزُومُ الْجَمَاعَةِ، فَإِنَّ دَعْوَتَهُمْ تَكُونُ مِنْ وَرَائِهِمْ»^(٤).

الحديث الثالث

عَنْ يَحْيَى بْنِ الْحَصِينِ [عَنْ جَدَّتِهِ أُمِّ الْحَصِينِ]^(٥)، قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ أَمْرَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ فَاسْمَعُوا لَهُ، وَأَطِيعُوا مَا أَمَّاكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ»^(٦). رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ.

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ: «نَصْر»، وَفِي الْمُسْتَدْرَكِ: «نَصَّر».

(٢) أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ، بِرَقْمٍ: (٢٩٤): ١/ ١٦٢.

(٣) الْمُسْتَدْرَكُ عَلَى الصَّحِيحِينَ لِلْحَاكِمِ، بِرَقْمٍ: (٢٩٥): ١/ ١٦٢.

(٤) الْمُسْتَدْرَكُ عَلَى الصَّحِيحِينَ لِلْحَاكِمِ، بِرَقْمٍ: (٢٩٦): ١/ ١٦٣.

(٥) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلِ، وَهُوَ زِيَادَةُ مَنْ صَحِيحٌ مُسْلِمٌ.

(٦) رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ، بَابُ وَجُوبِ طَاعَةِ الْأَمْرَاءِ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ، بِرَقْمٍ: (١٨٣٨):

الحديث الرابع

عن ابن عباسٍ من حديث: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «مَنْ خَرَجَ مِنَ السُّلْطَانِ شَبْرًا، مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً»^(١).

وفي لفظٍ آخر: «مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ شَبْرًا فَمَاتَ، إِلَّا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً»^(٢). رواه الصَّحِيحَان.

وقد جعلَ اللهُ طاعتهُ سبباً للفوزِ والنَّجاةِ، ودخولِ الجنةِ.

فروى الحاكمُ في «المستدرک» عن أبي أُمَامَةَ - رضي الله عنه - قال: قامَ رسولُ اللهِ ﷺ فينا في حَجَّةِ الْوُدَاعِ، وهو على ناقتهِ الجَدْعَاءِ، فقال: «اعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَصَلُّوا خَمْسَكُمْ، وَصُومُوا شَهْرَكُمْ، وَأَدُّوا زَكَاةَ أَمْوَالِكُمْ، وَأَطِيعُوا ذَا أَمْرِكُمْ، تَدْخُلُونَ جَنَّةَ رَبِّكُمْ»^(٣).

قال: هذا حديثٌ حسنٌ^(٤) صحيحٌ على شرطِ مسلم، ولم يخرجْه. انتهى.

= - لفظ رواية مسلم: «إِنْ أَمَرَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ مُجَدِّعٌ - حَسِبْتُهَا قَالَتْ: أُسُودُ - يَقُودُكُمْ بَكْتَابَ اللَّهِ، فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا».

(١) رواه البخاريُّ في صحيحه، برقم: (٧٠٥٣): ٤٧/٩.

- لفظ روايته: «مَنْ كَرِهَ مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا فَلْيَصْبِرْ، فَإِنَّهُ مَنْ خَرَجَ مِنَ السُّلْطَانِ شَبْرًا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً».

(٢) رواه البخاريُّ في صحيحه، برقم: (٧٠٥٤): ٤٧/٩، ومسلم في صحيحه، برقم: (١٨٤٩): ١٤٧٧/٣.

- روايته في الصحيحين: «مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلْيَصْبِرْ، فَإِنَّهُ مَنْ فَارَقَ...» الحديث.

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرک، بالأرقام: (١٩، ١٤٣٦، ١٧٤١): ١/٥٢، ٥٤٧، ٦٤٦.

(٤) «حسن» زيادة عما هو في المستدرک.

فإذا كانت طاعته سبباً للجنة، ومعصيته سبباً للهلاك، فيجب له توفير الاحتكام والانقياد لأمره والاستسلام.

واعلم أن لنا أحكاماً يكون أصلها التدب، فتنقلها طاعة الإمام إلى الوجوب، وتحرم المخالفة.

فمن ذلك: ما ذكره الإمام الشافعي - رضي الله عنه - والأصحاب من أمر الإمام الناس بصوم ثلاثة أيام قبل الخروج للاستسقاء.

قال الشيخ محيي الدين النواوي - رضي الله عنه - في «فتاويه»^(١): إن صيام هذه الأيام الثلاثة، يجب بأمر الإمام لقوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩].

وفرغ على ذلك^(٢): وجوب تبيت النية من الليل وهو طائع.

ومن ذلك: إذا طلب الإمام زكاة الأموال الظاهرة وهي: المواشي، والمعشرات، والمعادن، فإنه يجب التسليم إليه بلا خلاف بذلاً للطاعة، وأما الأموال الباطنة وهي: الذهب، والفضة، وعروض التجارة، والركاز، وزكاة الفطر، فإن علم الإمام من رجل أنه لا يؤديها بنفسه، فهل له أن يقول: إما أن تدفع بنفسك، وإما أن تدفع إليّ حتى أفرق؟

فيه وجهان: يجريان في النذور والكفارات، قال صاحب «الروضة» من زيادته^(٣): الأصح وجوب هذا القول إزالة للمنكر.

(١) هي المسألة رقم ٣٨، من فتاوى الإمام النووي: ص ٦٢-٦٣.

(٢) لم يرد هذا التفريع، في مطبوعة فتاوى النووي.

(٣) روضة الطالبين: ٢٠٦/٢.

ومن ذلك: لو طلب الساعي زيادةً على الواجب، لا يلزم المزكي تلك الزيادة، وهل يجوز الامتناع من دفع الواجب لتعديده، أم لا خوفاً من ولاية الأمر؟

وجهان: أصحُّهما الثاني حكاؤه في «الروضة» من زياداته^(١).

ومن ذلك: قال الرافعي في باب قسم الصدقات^(٢): محل الخلاف في جواز النقل [ظاهر]^(٣) فيما إذا فرّق ربُّ المال زكاته، أمّا إذا فرّق الإمام فربما اقتضى كلامُ الأصحاب طرد الخلاف فيه، وربّما دلّ على جواز النقل [له]^(٤) والتفرقة كيف شاء، وهذا أشبه.

قال في «الروضة» من زياداته^(٥): قال صاحب «التّهذيب» والأصحاب: يجب على الساعي نقل الصدقة إلى الإمام إذا لم يأذن له في تفريقها، وهذا نقل والله أعلم.

ومن ذلك^(٦): يجب بذل الطاعة في أمر الإمام للجماعة بالخروج للجهاد، حتّى إذا تأخروا أثم المأمورون قطعاً، وهل يائثم معهم مَنْ لا عُذرَ له من المكلفين؟ وجهان: أصحُّهما: نعم، ولوجوبه على مَنْ عيّن، لو أكره الإمام

(١) روضة الطالبين: ٢/٢٠٦.

(٢) لم أقف عليه في الشرح الكبير، ونقله النووي في المجموع: ٦/٢٢٢، وروضة الطالبين: ٢/٣٣٣.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من الأصل، وهو زيادة من المجموع.

(٤) زيادة من المجموع والروضة.

(٥) روضة الطالبين: ٢/٣٣٣.

(٦) انظر: روضة الطالبين: ١٠/٢٤١.

جماعة على الخروج إلى الجهاد، لم يستحقوا أجره لوقوع الجهاد عليهم، وامتناع استئجارهم، هكذا أطلقوه.

وقال البغوي: إن تعيّن عليهم الجهاد فالحكم كذلك، وإلا فلهم الأجر من حيث أخرجهم إلى أن حضروا الواقعة، وحسن الرافعي ذلك، وهو متعقب، فبتعيين الإمام لهذه الطائفة، يتعيّن عليهم بذلاً للطاعة.

ومن ذلك^(١): قوهم: يستحب أن لا يبارز إلا بإذن الإمام، فلو بارز بغير إذنه جاز على الصحيح المنصوص وبه قطع الجمهور؛ لأن التغيرير بالنفس في الجهاد جائز، والثاني يحرم؛ لأن للإمام نظراً في تعيين الأبطال، وهذا إذا لم ينه الإمام عنه، فإن نهى عنه فينبغي أن يحرم ذلك.

ومن ذلك^(٢): لو عيّن الإمام رجلاً لغسل ميت ودفنه، لم يكن له أجره، كذا قاله الأصحاب، ويُقال فيه: كونه صار واجباً عليه بالعين؛ لأنه في الأصل فرض كفاية، وتأكد بالتعيين، والواجب لا يؤخذ عليه أجره.

واستدركه الإمام^(٣) فقال: هذا إذا لم يكن للميت تركه، ولا في بيت المال اتساع، فإن كان له تركه، فمؤنة تجهيزه في تركته، وإلا ففي بيت المال [إن اتسع]^(٤)، فيستحق المعين الأجره.

فهذه نبذة من الأحكام التي ذكرها أصحابنا، ولطاعة الإمام أحكاماً لو

(١) انظر: روضة الطالبين: ٢٥٠/١٠.

(٢) انظر: روضة الطالبين: ٢٦٦/٥.

(٣) في روضة الطالبين: «إمام الحرمين».

(٤) زيادة من روضة الطالبين.

أردنا بسطها لطال كلامنا، والله تعالى ينصرُ سلطاننا، ويؤمّننا في أوطاننا، إنه على ما يشاء قدير، وبالإجابة جدير، وحسبنا الله ونعم الوكيل، فنعم الحسيب، ونعم الكفيل.

تمّ والله الحمد في يوم الثلاثاء، ثاني عشر شهر رمضان المعظم قدره، سنة تسع وخمسين وثمانمئة، على يد أبي بكر بن أحمد بن إبراهيم بن محمد بن محمد بن عمر بن فلاح، غُفراً لجميع المسلمين والمسلمات، الأحياء منهم والأموات، يا مجيب الدعوات، ونقلت ذلك من خط مؤلفه، أبقاه الله في خير وعافية، وأدام نفعه للمسلمين، يا رب العالمين، والحمد لله وحده.

